تـــدهـــور وضع المـــرأة ..ديـــالى انمـــوذجـــاً

بعقوبة / عمر الدليمي

الى الامام يمضي العالم ...
واقفلت البشرية ألفها الثاني بعد الميلاد ساعية الى ألف التقدم العلمي وثورة المعلومات وتقنيات الفضاء ،وبكل ذلك وفي نواح اخرى متعددة اخذت وتأخذ المرأة دورها في رسم معالم الحضارة الانسانية وارساء قواعد مستقبل العالم خاصة في العالم المتمدن والحر .
وازاء ذلك ، لنا ان نتساءل عن دور المرأة في بلادنا لنا ان نسأل عن فكرة الحرية ..(اين المراة العراقية منك ايها الحرية ؟)
ولنا ان ننظر الى تابوات اجتماعية وتابوات دينية ونتساءل ،كيف للمراة ان تجتاز هذه الحواجز الرهيبة هذه اذا ماستطاعت التحلي بالجرأة ورفع عينها ولو باستعطاف ،الى هذا الجبل الذي مازال يعلو ويعلو من ارث عشائري وتكبيل اجتماعي وفهم كيف يقولب موضوعة الدين وفق مصالح جنسوية واخرى طبقية او حتى سياسية؟ انظر الى الوراء فاعبر نصف قرن مضى لارى المرأة العراقية اكثر اشراقاً وعنفواناً وعطاءاً وهي تناضل من اجل حريتها وقضيتها فضلاً عن قضايا بلادها .انظر الى الوراء لارى المراة العراقية اكثر ثقافة وتحرراً ومشاركة فاعلة شكلاً ومضموناً وارى المجتمع هو الاخر اكثر تفاعلا مع قضايا المرأة ،يفسح لها المزيد من المساحة المحمية والمحصنة ثقافيا وبيئياً ،لكي تمارس دورها وتبقي شخصيتها المستقلة.ثم اعاود النظر الى امام فاجد اننا نخدع ذواتنا اذا ماتفاءلنا بمستقبل قضية المرأة مع انني اسمع من يصرخ بان المرأة قد اخذت حيزاً واسعاً من المشاركة السياسية فضلاً عن قطاع الوظائف والاعمال ..واعود لتساؤلاتي فاسأل... اين المرأة البرلمانية وماذا حققت لقضية المرأة ؟ ومن يستطيع ان يقول ان دورها مغيبٌ في معطف حزبها الفضفاض عليها جداً، او مصلحة كتلتها حتى لو كان الامر بالضد من مصلحتها وقضيتها كامرأة ؟ وهذا الامر ينسحب باثر اكبر على مجالس المحافظات ،ولم يكن دورها الا تكميليلا وفق ماتبع من نظام في الانتخاب السابق .
ولناخذ مجلس محافظة ديالى مثالاً ، اذ زرنا لجنة المراة فيه ونقلنا لرئيسته وعضوتين فيها اراء عدد من النساء كنا قد تحدثنا لهن فاجمعن على سلبية اداء ممثلات الشعب في البرلمان وفي مجلس المحافظة وتبعية دور المراة للرجل والحزب الذي جاء بها الى هذا المكان ،واتفق مع ذاتي اولا بان الحزب ماهو الا نشاط ذكوري جاء بامراة بغض النظر عن آهليتها لكي يتمم دوره .
سلمى جاسم محمد وزهرة علي جوامير وفائزة سعيد هن السيدات الثلاث اللائي تحدثنا معهن ، ونكبر فيهن بدء صمودهن ومواصلة نشاطاتهن في ظروف امنية جحيمية عاشتها ديالى كلها على مدى اعوام ثلاثة ...
السيدات الثلاث دافعن عما نقلنا اليهن من رسالة نساء ديالى بانهن قد قمن بعدة انشطة تخص قضايا المراة والاسرة مثل توزيع المساعدات على الارامل والايتام في مناطق عديدة من المحافظة ووسط ظروف غاية في الخطورة وتعرضن لمحاولات استهداف في هذه المهام وزرن وقدمن المساعدة لأسر الشهداء وعيادة الجرحى وتبعن عوائل ديالى المهجرة الى اقليم كردستان مقدمات العون المادي والمعنوي لهذه الأسر وقمن بترويج معاملات النساء الارامل والمطلقات والمستحقات لدعم برنامج شبكة الحماية الاجتماعية فضلا عن متابعة معاملات المهجرين في شتى الشؤون واقمن ندوات لرفع الوعي الصحي للمرأة.
ولهن ايضا احلامهن في اقامة المشاريع والمشاغل والورش لدعم المراة ويطالبن بدعم هذه التطلعات في المجلس!
قلنا لهن : الآن في ايديكن سلطة التشريع والقرار وان المراة في مجتمع ديالى هي التي تطلب منكن الدعم ،خاصة في قضية حريتها والحصول على تشريعات وبرامج حكومية لدعم المراة ؟
قلنا ان احدى عشرة امرأة يضمهن مجلساً المحافظة كفيل بان يشكل قوة ضغط داخل المجلس ،فهل جرى التفكير بالتخلي عن الاوامر الحزبية والخروج عن عصا طاعة وعصمة الكتلة ؟وبعد شتات من الاجوبة خلصنا الى ان الرجال مازالوا (قوامون على النساء) حتى في فضاء السياسة الرحب وان سلطة الحزب الذكورية ومصالح الكتلة قد غيبتنا مابين ثناياهما شرعية قضية المرأة واي برامج لاتحظى برضى الذكور، وان مسألة تهميش دور المرأة ذاهبة في كل المديات حتى لو كانت تحت خيمة الديمقراطية . كان هناك مركز للمرأة قد شرع بممارسة مهامه في العام ٢٠٠٥ بدعم من مجلس المحافظة وقد تناولت المدى نشاطاته لاكثر من مرة وجاء تمويله عن طريق مجلس المحافظة وتولت الاشراف عليه احدى عضوات المجلس ولجنة المراة في مجلس محافظة ديالى رغبت بالحديث عن هذا المركز لعدم وجود زميلتهن ،ولكي لايزعل احد ،هذا المركز توقف عن النشاط منذ فترة ليست بالقريبة وربما صار الى النسيان بسبب الظرف الامني غيب الكثير من النساء الناشطات في مجال قضايا المرأة والكفوءات لتولي هذه المهمة انكفئن لهذا السبب ولسبب اخر هو تسلل عناصر نفعية تبنت وسائل لاتليق بنبل المهمة.
لجنة المرأة لاتعرف شيئاعن البناية التي كانت مقرا لاتحاد النساء في وقت النظام السابق وتعود ملكيتها للادارة المحلية تشغلها حاليا مديرية اتصالات وبريد ديالى ، اذ ان بامكان مجلس المحافظة استعادة البناية واتخاذها مقرا لمنظمة نسوية نعتقد ان المحافظة بامس الحاجة اليها .
بعدما اسلفنا يحق لنا ان نتساءل ،هل ان توزيع بعض المساعدات الغذائية على الارامل وايتامهن هو كل قضية المراة على هذه الارض ؟
لجنة المراة في مجلس محافظة ديالى كانت قد قدمت بحثا تحت عنوان (عائلة مستقرة

امنة) تلخصت اهدافه بتوفير خدمات صحية جيدة وبيئة صالحة ودعم مؤسسات المجتمع المدني وتحسين وضع العائلة العراقية والاهتمام بالشباب وتوفير فرص العمل لهم ودعم برامج العمل والضمان والرعاية الاجتماعية والقضاء على الامية ورفع مستوى التعليم .وتضمن البحث ستراتيجيات واليات للخدمات الاجتماعية واحصاءات متعددة ،ولكن بقيت رهينة الاوراق البيض ولم تجد لها تجسيداً على ارض الواقع .كنا قد استطلعنا آراء عدد من النساء في مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى حول قضايا المراة في المحافظة :-
حول هذا الموضوع تحدثت سهاد فائق الموظفة في ديوان محافظة ديالى قائلة :-
- حرية المرأة في تراجع دائم نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرت في بلدنا على مر عقود خلت ، لابل ان احساس المراة ذاتها بحقوقها وواجباتها قد وصل لاقصى درجات الضمور وتكاتفت عوامل عديدة على تعميق هذه السلبية لعل توجهات المجتمع ونظرته لحقوق المراة تاتي في طليعة هذه العوامل شخصيا لاتوقع حدوث شيء في هذا المجال على الاقل في الوقت القريب ،لكن المراة مطالبة بالانتفاض والثورة على ذاتها اولا لتحريك المجتمع ودفعه لمنح المراة ولو جزءاً من حقوقها المدنية ،حقيقة اني اقف حائرة امام مايمكن للنساء القيام به في ظل هذه المثبطات ! نور احمد وريم اكرم اللتان تعملان في قناة دجلة الفضائية اجمعتا على ان المراة العراقية موهوبة وذكية بالفطرة وكل ماتحتاجه هو مساندة المجتمع مع وجود برامج تنهض بها الحكومة والبرلمان لتحسين اوضاع النساء وفتح الافاق امامهن وان الظروف التي مرت بالبلاد ومابذلته المرأة من تضحية وعطاء دليل على انها تحملت الكثير من الاعباء بجراة متناهية .
نور طالبت بان يكون عدد النساء في التمثيل البرلماني مساوياً لعدد الرجال ذلك لانهما متساويان في القيمة الانسانية والقدرات وان لايكون هذا التمثيل شكليا ومكملا لقوائم الاحزاب المتنافسة كما هو حاصل الان .
احلام التميمي وانصاف السامرائي وهما موظفتان اجتمعتا على ان دور المراة النيابية لم يكن له أي صدى والامر ينسحب على مجالس المحافظات وان هذا الدور الشكلي لايخدم المرأة كونه مكرسا للدعاية لموضوعة الديمقراطية ولم يكن ممارسة ديمقراطية حقيقية .
وتكمل السامرائي بان عضوات مجلس محافظة ديالى قد تخلين عن قضايا المراة واكتفين بالدور الوظيفي محملة اياهن مسؤولية العمل على ايجاد تشكيل نسوي ياخذ على عاتقه قضايا المراة في المحافظة .بينما تقول التميمي ان تغييب دور المرأة مسؤولية اخلاقية ويجب ان يحاسب جميع من ساهموا في هذا التغييب لأنهم اسهموا بطريقة او بأخرى في تغييب نصف المجتمع ، وانتاج ارادة عرجاء ترتكز على ساق واحدة هي الساق الذكورية .
عدد اخر من النساء طالبن بان تنهض مجالس الوحدات الادارية بمسؤولياتها في ايجاد منافذ ومؤسسات لرعاية المرأة والتواصل مع كل شؤونها وايجاد نظام من الحماية الاجتماعية الخاصة يوفر للمرأة الامن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي في ظل ظروف هددت ومازالت حاضر ومستقبل المرأة .وقفتنا الاخيرة كانت مع الاستاذ الدكتور سامي مهدي العزاوي مدير مركز ابحاث الطفولة والامومة في جامعة ديالى الذي سالناه عن ابرز التحديات التي تؤثر في اوضاع النساء في ديالى فتحدث قائلا :— ان التحديات المصيرية التي تواجه نساء المحافظة تكاد تكون متشابهة مع باقي المحافظات والتي يمكن ارجاعها الى ثلاثة عوامل ابرزها التدهور الامني ومن ثم بروز ونفوذ الجماعات الاسلامية المتطرفة التي تحاول فرض اسلوب حياتها عنوة على المجتمع وبخاصة النساء فضلا عن تفاقم تاثير العامل العشائري على مجمل اوضاع المراة بعد ان برزت هذه العشائر كقوة متنفذة في المجتمع المحلي للمحافظة بسبب دورها الكبير في الجانب الامني .
- اما ابرز الانعكاسات لمجمل هذه العوامل فيمكن اجمالها وكما اشارت الدراسات العلمية التي اجراها مركزنا في تفاقم اعداد الارامل في المحافظة كنتيجة للعمليات العسكرية والعنف المسلح الذي شهدته المحافظة خلال العامين الماضيين تبع هذا الامر تفاقم اعداد الاطفال فاقدي الاب ولنفس السبب السابق الامر الذي رتب اعباء جسيمة على النساء كونها اصبحت هي الأم والأب في وقت واحد .
- وكان تسرب اعداد كبيرة من النساء عن التعليم والعمل في مؤسسات الدولة مظهرا اخر من مظاهر هذه الانعكاسات وهذا ناجم عن عمليات التهجير القسرية التي عصفت بانحاء المحافظة وفقدان الامن الذي ادى الى انقطاع الاتصال بين المناطق المختلفة .
- وفي ذات السياق يمكن ان نؤشر الازدياد الكبير في اعداد النساء العوانس او المتاخرات في الزواج على الرغم من تجاوز اعمارهن الثلاثين عاما فضلا عن معاناة النساء من القلق الاجتماعي الناتج عن فقدان الامن والخوف من الترمل او فقدان الاب او الاخ او التهجير ،فضلا عن الصراعات النفسية العميقة التي تعانيها الجامعيات بسبب شعورهن بالسخط الاجتماعي الناجم عن الاوضاع السائدة التي ادت الى ارتداء اشكال مختلفة من الحجاب كاجراء وقائي للضغوط الاجتماعية المفروضة من الخارج .
- اما ابرز المعالجات الممكنة لهذه الاوضاع فقد تحدث الدكتور العزاوي قائلا :-
- المعالجات عملية متداخلة لانها ترتبط بعوامل عديدة تخص في جزء منها البناء الاجتماعي اما الجزء الاخر فيتعلق بالتشريعات الموجودة في الدولة الخاصة باوضاع المراة والاطفال وهناك ايضا جزء يتعلق بمنظمات المجتمع المدني .
فاما العوامل الاجتماعية فلابد من تدخل النخب المثقفة في المحافظة كل ضمن رقعته الجغرافية من اجل ايجاد ثقافة اجتماعية تتحدى الاوضاع السائدة وتمكن النساء من مواصلة عطائهن الانساني في المشاركة المجتمعية الفاعلة للخروج من الازمة الراهنة التي يعيشها المجتمع .
اما مايخص الدولة فنحن الان احوج من أي وقت اخر الى اعادة النظر بالتشريعات التي تخص المراة لاسيما المتعلقة بالارامل العاملات وغير العاملات في مؤسسات الدولة فضلا عن شمول النساء المتاخرات عن الزواج بالضمان الاجتماعي لشبكة الحماية الاجتماعية وكذلك القوانين التي تنظم العمل الاداري لاسيما زيادة السقف الزمني للعطل الممنوحة للنساء بدون اجر بسبب البيئة غير الامنة لتلافي معاناتهن من اشكالات ادارية لاحقا مع مراعاة خاصة للمهجرين .وفي مايتعلق بمنظمات المجتمع المدني فاننا نرى وللاسف الشديد غياب او ضعف الدور الفاعل لهذه المنظمات في هذا الظرف العصيب الذي يمر به البلد وهو انعكاس لفقدان الامن اذ لاتوجد بيئة امنة تشجع عمل هذه المنظمات فضلا عن انسحاب المنظمات الدولية التي يمكن ان تقدم الخبرة والمعونة لمساعدة النساء لتجاوز هذه الازمة ومن هنا ندعو كل المهتمين بشؤون المراة في العراق والمحافظة الى الاستفادة من برامج المنظمات الانسانية التابعة للامم المتحدة والمنظمات الانسانية الاخرى المعدة لخدمة النساء والاطفال في ظروف الحرب والازمات لان فيها الكثير من العوامل الايجابية التي يمكن ان تعالج هذه المشاكل ونطالب ايضا من خلال صحيفة المدى بضرورة المشاركة الفاعلة للنخب الاكاديمية والثقافية في دعم منظمات المجتمع المدني بالخبرة واي شكل من اشكال المساندة لكي تنهض هذه المنظمات بدورها على الوجه الامثل ولعل المسؤولية الكبرى تقع على عاتق اعضاء مجلس المحافظة لانهم ادرى باوضاع النساء والاطفال فضلا عن امتلاكهم الموارد المادية والتسهيلات الادارية التي يستطيعون من خلالها النهوض بهذا العمل الانساني الجبار
ان استمرار تدهور اوضاع النساء والاطفال وتدني المستوى المعيشي سيحول العديد من الاحياء الهامشية للمدن والمجمعات السكانية للمهجرين الى حاضنات لتخريج مختلف اشكال الجماعات المنحرفة والجريمة المنظمة على المدى البعيد .
وبعدما استطلعنا هذه الاراء الطامحة للخير لنا ان نقول بان مهمة النظر في قضايا المراة يجب ان تكون مهمة المجتمع ككل خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر في بلادنا لان في دعم قضايا المراة وانصافها هو انصاف لمستقبل اجيالنا ومحك حقيقي لانسانيتنا ومشروعنا الحضاري.

استثمارات البصرة بانتظار ساعة الانطلاق

البصرة /صفاء الغانم
تقترب البصرة من جذب المئات من مليارات الدولارات التي بأمكانها تحديث البنى التحتية في المدينة النفطية الغنية بالموارد و النشاطات الاقتصادية الاخرى التي لا تقل ؟؟؟ الاسود ، اضافة الى انها ستكون رافدا جديدا لميزانية العراق المركزية المتنامية ، الا ان ذلك يبدو احيانا حلما مستحيلاً بسبب الاحباطات التي تسببها سقوط قذائف الكاتيوشا والمورتر على مطار البصرة الدولي نتجت عنه هروب مستثمرين كبار ومعهم مخططات لمشاريع عملاقة. و تمتلك البصرة حسب خبراء النفط خزيناً نفطيا يقارب ٩٠ مليار برميل من النفط الذي يتدفق خارج الارض بسبب وفرته و الضغط الحاصل على الطبقات التكوينية للتربة كما هو حاصل مع حقل مجنون النفطي ، لكن تلك الثروة تبقى دون اية قيمة بسبب عدم الاستفادة منها لاعادة الاعمار و تحسين بنية البلاد المتدهورة حسبما يرى مواطنوا البصرة الذين يقرب عديدهم ٣ ملايين نسمة. لكن البصرة بامكانها الاستغناء عن نفطها لعدة سنوات طويلة مقبلة ، مقابل اعتمادها على الاستثمار في قطاعات غير متوافرة في المحافظات العراقية الاخرى ، في كونها تعد المنفذ البحري المينائي الوحيد ، و الذي يسمح لها ان تعتمد بشكل كامل على عائدات تشغيل تلك الموانيء و تحديثها ، كما تعتمد امارة دبي و ابو ظبي. و يقول باحثون اقتصاديون ، حتى لو لم تعتمد البصرة على نفطها و موانئها فان موقعها الاستراتيجي وحده سيجعلها قبلة للمستثمرين في قطاع الاتصالات و التكنلوجيا كما يؤكد ذلك خبير صناعة المعلوماتية (البوب فونو) و المستشار السابق في وزارة النقل الاتصالات العراقية بعد ٢٠٠٣ ,لكن البصرة وسط الظروف الحالية ، لا يمكن ان يكون لها مستقبل يبشر بتغيير ملموس قريباً ، على الرغم من انطلاق خطة امنية يشارك فيها ٧٠٠٠ الاف عنصر امني ، ومحاولات موحان حافظ قائد العمليات و جليل خلف قائد الشرطة ، في تطهير المدينة من الخارجين عن القانون و جعلها بيئة صالحة للاستثمار. تنشط في البصرة ٢٨ ميليشيا مدعومة من احزاب و حركات تساهم في العملية السياسية المتعثرة ببغداد ، لكنها من الجنوب تدير صراعا من نوع خاص يتحدد بعرقلة جهود النمو الاقتصادي ، لغايات يقول عنها مراقبون في اتصالات متطابقة انها غير مفهومة وغامضة و تثير اكثر من تساؤل ، وان القول انها تنفذ اجندات ضغط لمصلحة دول مجاورة او مناورات سياسية للبقاء داخليا تبدو غبية و عاجزة عن تفسير ظاهرة عرقلة الاستثمارات. قذائف الكاتيوشا و المورتر تسقط على بوابة البصرة لدخول الاستثمارات (مطار البصرة الدولي) ، كالمطر و احيانا قذيفة واحدة تجعل المدينة بيئة طاردة للتنمية و الاستثمار. قبيل انعقاد مؤتمر البصرة لتشكيل هيئة استثمارها نهاية شباط المنصرم ، قابل خلف (مدير الشرطة) ، مستثمراً امريكيا رفيع المستوى ، كان يحمل بجعبته حزمة من المشاريع التي ستغير من معالم المدينة المنهكة جراء ٣ حروب مدمرة ، بقيمة مليار و نصف المليار دولار لبدء مشروعاته في البصرة ، الا أن سقوط قذيفة كاتيوشا في بر مطار البصرة الدولي خسرها تلك المشروعات برمتها. و يلقى خلف بالالائمة ايضا على البريطانيين الذين جعلوا من مطار البصرة الدولي مقراً للنشاط التداولي الاستثماري بخصوص البصرة ، فهو غير آمن لعقد هكذا صفقات تنعش اقتصاد البلاد ، بسبب وجود ٥٥٢٥ جندياً بريطانياً فيه ، مما يجعل من المسلحين يستهدفونه بشكل دائم و تتسبب هجماتهم باضرار فادحة بمرافق المطار الذي اكتمل البناء به نهاية ثمانينيات القرن الفائت. و يدعو خلف المستثمرين الى دخول المدينة و استخدام فنادقها كمركز لتحركاتهم و ادارة مشاريعهم ، لكن ذلك يبدو مستحيلا و قصة الصحفي الانكليزي ريتشار بتلر المختطف من افخم فندق في البصرة ماثلة للعيان و مصيره ما زال مجهولا. و يضيف ان القوات المتعددة الجنسيات آمنة من تلك الهجمات التي تستهدف مطار البصرة ، لكن مستقبل اقتصاد البصرة جراءها غير آمن بالمرة. استثمرت بريطانيا منذ تموز ٢٠٠٣ ، ٢٥ مليون دولار في مطار البصرة الدولي في اعادة تأهيله واعماره جراء السلب و النهب الذي تعرض له ، و خصصت دول مانحة اخرى ٤٠ مليون دولار لتطوير المطار و تحسين ادائه ، و يعتقد مكتب اعمار البصرة البريطاني ان هناك ٤٠٠ وظيفة جديدة سيؤمنها دخول المطار لحقل الاستثمار ، ويزيد انه سيجلب الثروة للاهالي البصريين. وتحاول المملكة المتحدة من خلال سفارتها في العراق و قنصليتها في البصرة ومكتب الاعمار التابع لها ، ان تكون هناك فرص متقدمة لان يكون المطار الانيق بوابة دخول الاستثمارات ، من خلال زيادة عدد الرحلات الجوية والانفتاح على خطوط جديدة غير الشرق الاوسط ليشمل افريقيا و باقي دول العالم. يقول متحدث باسم مكتب الاعمار ان التحسينات الاخيرة التي اجريت للمطار قد خطط لها لضمان بقاء المطار كجزء تكاملي من شبكة المواصلات الوطنية العراقية ، وكلما تحسن الوضع الامني سيكون المطار بوابة دخول وعمل المستثمرين ، ويمضي بالقول ان الفعاليات الشجاعة التي بدأت في عقد مؤتمرات صغيرة و لقاءات عمل لمستثمرين عرب واجانب في المطار ، كانت بناءة في دعم موقعه واهميته اللوجستية. و يخطط الان مكتب اعمار البصرة ان يكون صندوق البصرة للتنمية وهو هيئة استثمارية بريطانية تبلغ ميزانيتها ٣٠٠ مليون دولار ، جزء من مرافق المطار ، كما يوطد سعيه في زيادة عمليات الشحن التجارية التي سيجريها المستثمرون مما يعني توظيف إيد عاملة عاطلة عن العمل الان. لكن الدبلوماسيين و العسكريين الانكليز متخوفون جدا من زيادة الهجمات على مطار البصرة الدولي و ضياع الفرص الكبيرة التي تتقدم نحو البصرة ، و تتراجع خارج حدودها مخافة من سطوة الميليشيات ، لذا فهم من خلال اعلانات و دعايات تلفزيزنية محلية و صحافية يدعون الاهالي للتبليغ عن الهجمات التي تستهدف مطار البصرة الدولي. وحط رحاله في مطار البصرة الدولي خلال ٤ اعوام من عمر الاجتياح المتعدد الجنسيات للعراق ، رئيسا الحكومة البريطانيان (توني بلير) و (غوردن براون) على غير مرة ، و اجتمعا في قاعاته مع جنودهم ، وتحدثوا لهم ، وقضوا ساعات طويلة فيه ، كما زاره وزيرا الدفاع و المالية البريطانيان ، اضافة الى وزير شؤون افغانستان و دول الكومنولث.
و خلال موسم الحج الماضي سيرت رحلات ليلية أول مرة ، فيما تستعمل القوات المتعددة الجنسيات المطار ليلا في طيرانها الخاص بنقل المعدات و الجنود و الاسلحة.
يعتبر مطار البصرة الدولي ثاني أكبر مطار في العراق بعد مطار بغداد الدولي ويقع في جنوبي مدينة البصرة.
وقد بني المطار في ستينيات القرن الماضي وتم تطويره و توسيعه في الثمانينيات. كان المطار مغلقاً لفترة طويلة في أثناء حرب الخليج الأولى و حرب الخليج الثانية واجتياح العراق ٢٠٠٣ وتم فتح المطار عام ٢٠٠٥ وكانت طائرة Boeing 727 قادمة من بغداد أول طائرة تهبط في المطار بعد إعادة افتتاحه وبدأت الرحلات الجوية المحلية بين البصرة و بغداد منذ منتصف عام ٢٠٠٥ بعدها سيرت رحلات مدنية جوية من دمشق و عمان و دبي الى البصرة.

هذه هي مشكلتنا مع النفط والغاز

رئيس غرفة عمليات لجنة الطاقة سليم مجيد جمعه توفير اسطوانة الغاز والنفط الابيض مجرد وعود

العائلة العراقية في العاصمة بغداد لا تزال تتلوى من الازمات التي تعصف بها منها الاقتصادية والاجتماعية والامنية والاخيرة في سبيل الانتهاء على ما نعتقد ..من هذه الازمات والمشاكل والتي تعتبر من النوع الحاد والمتفاقم يوما بعد اخر ازمة مشتقات الوقود التي لاسبيل الى ايجاد البديل عنها ..الوعود التي يطلقها المسؤولون في هذا الجانب تثبت بانها على سبيل الاستهلاك الاعلامي والتطمين لاغير وانها السراب الذي يخدع من يقطع الصحراء بلا ماء .هذه المشكلة جعلت من حياة العائلة العراقية اكثر تعقيدا
النفط الابيض والغاز الذي وعدت به العائلة بقي مجرد وعد وعبرت زمهرير الشتاء وهي ترتجف ووعود وزارة النفط لم تضيء لها فانوسا ينير ظلمتها وبرميل النفط بقي بين الوزارة والمجالس البلدية ينضح ولا يصل ..اتهامات المواطن وجهت الى هذه المجالس .صدقية الوزارة صارت محلا للشكوك والمجلس البلدي يقال بانه جعل خدمة المواطن مجالا للربح والابتزاز وفق دعواهم .في كل الاحوال الشكوك موجودة والازمة وان عبرت الشتاء فانها موجودة ..دعوة رئيس الوزراء الى وزارتي النفط والكهرباء من اجل الايفاء بمواعيدها وضعت النقاط على الحروف ..الازمة موجودة اذن وخير من يمكن ان يطلعنا على اسبابها وتتداعياتها الحلقة الوسيطة مابين وزارة النفط والمواطن ونعني بها غرفة لجنة عمليات الوقود في مجلس محافظة بغداد ممثلة برئيسها (سليم مجيد جمعه)الذي طلبنا منه ان يتحث لنا عن اسباب شحة الوقود خاصة النفط الابيض في بغداد والسبيل الى تدارك هذا الامر .
في محافظة بغداد وحدها هناك مليون ونصف بطاقة تموينية مشمولة بحصة النفط البالغة ١٠٠ لتر لكل عائلة هذا ما نعرفه ولكي تسد حصة هذه البطاقة يتوجب توفير ١٥٠ لتر من النفط الابيض لكل شهر واذا وزعت الحصة هذه على اساس ١٠٠لتر للعائلة كل شهرين فيجب توفير ٧٥ مليون لتر في اليوم الواحد مليونين ونصف المليون لتر في شهر شباط الماضي ما وفرته الوزارة في اليوم الواحد هو نصف مليون لتر من النفط الابيض لاغير بمعنى ان هناك عجزا قدره مليونا لتر !!
المواطن عندنا وقع في عملية تضليل لا استطيع القطع ان كانت هذه العملية مقصودة او غير مقصودة فلقد تبادر الى ذهنه ان وزارة النفط خصصت له حصة من النفط الابيض بمعدل مئة لتر شهريا في حين ان المواطن المحظوظ هو الذي استطاع الحصول على ١٠٠لتر ولكن لثلاثة اشهر وليس لشهر واحد اي ان الحصة الحقيقية التي استلمها من وزارة النفط هي عشرين لترا للشهر وليس مئة لتر اي انه في اليوم الواحد خصص له ثلاث لترات ولكم ان تتصوروا ماذا يفعل المواطن بهذه الكمية في موسم الشتاء الذي يدفعه البرد فيه الى طلب التدفئة والى طبخ طعامه.
واين الخلل بالتحديد سألناه ؟
نحن في غرفة العمليات لانتهم المجالس البلدية وكذلك لا نتهم شركة توزيع المنتجات النفطية الخلل كل الخلل في تجهيز المستودعات لهذه المادة وبالتالي فان وزارة النفط مطلوب منها ان تجهزها بطريقة واخرى من خلال عقود تبرمها مع الجهات الكويتية او الاميريكية او الايرانية ما يهم ان تفي بوعودها للمواطن ولا تلقي بتبعية اخفاقها على المجلس المحلي او غيره النفط الابيض لم يغط من الحاجة غير نسبة ٢٥٪ عندما نذهب الى وزارة النفط يقول لنا انتظروا تعاقدنا على كميات وتمر الايام والاشهر ولا تصل هذه الكمية الموعودة والاعذار دائما ما تكون جاهزة ..وزارة النفط لم تتقدم خطوة واحدة نحو حل هذه الازمة.
من النفط الابيض نريد ان ننتقل الى قنينة الغاز التي ارتفعت اسعارها الى ارقام غير مسبوقة فيقول: سليم جمعه،
ـــحاجة مدينة بغداد الفعلية من الغاز يوميا تتراوح من (١٢٠٠-١٥٠٠) طن والواصل للمواطن من هذه الكمية لايتجاوز (٧٠٠) طن في احسن الحالات وهو ما يشكل نسبة ٥٠٪ مما ادى الى حصول ازمة ونقص في حصة المواطن. في بعض المجالس البلدية التي انيطت بها مهمة توزيع الغاز على المواطنين اضطرت الى توزيع اسطوانة واحدة بدل اسطوانتين من اجل شمول اكثر عدد من المواطنين والبعض يقوم بتوزيع اسطوانتين للعائلة لكل ثلاثة اشهر!!والسبب قلة الغاز الواصل الى اساحات التوزيع والغريب تاتي شركة تعبئة الغاز بفكرة الغاز التجاري لحل الازمة فتزيد في الطين بلة فهذه الكمية اي الغاز التجاري هي في الاصل تستقطع من حصة المواطن وتتحول الى غاز تجاري يباع عليه فساعدت لا على حل الازمة بل على زيادة العجز الذي وصل في بعض المناطق الى ٦٠ و٧٠٪ وبدا ذلك واضحا من خلال النقص الحاصل في انتاج المعامل الحكومية من الغازالمخصص لحصة المواطن بعد ان اقتطعت منه حصة الغاز التجاري ومنها معمل غاز الغزالية الذي كان انتاجه في شهر تشرين الاول بحدود (٦٤٠٠)اسطوانة غاز فتدنى الى (٥٦٥٠)في شهر كانون الثاني وفي شهر كانون الثاني بحدود (٥٠٠٠)اسطوانة فنلاحظ الانخفاض الكبير ومع ذلك فالشركة بدأت تتوسع في بيع الغاز التجاري وتطالب فروعها الاخرى بذلك وتعمم عليه الضوابط والتعليمات واليات البيع ونشير ان الشركة توصي الى املاء القناني التي تباع بالسعر التجاري ملء جيد وقياسي مما يدلل على ان الاسطوانة التي خصصت للمواطن وفق البطاقة التموينية تملأ له ناقصة مع ان جميع دوائر وزارة النفط الرقابية وشركة توزيع المنتجات بالنفطية ومشروع السيطرة على انسيابية توزيع المنتجات النفطية عملت من اجل وضع ضوابط وتعليمات للسيطرة على توزيع مادتي النفط والغاز على المواطنين واعتمدت البطاقة التموينية الاصلية وهوية الاحوال المدنية في التوزيع للحد من حالات التلاعب والتزوير ولكن مع ذلك تحصل حلات خرق وتاتي شركة تعبئة الغاز لتبيع غازها تجاري وهو مسلوب من المواطن.
اضافة الى ان الشركة وضعت جدولا مسبقا لتحديد مناطق البيع ومن خلال لجنة لا تعلم بها شركة توزيع المنتجات النفطية ولا المجالس البلدية ماهي المعايير التي اعتمدتها وكيف تم تحديد هذه الماطق ومن هي المناطق هذا ملايعلمه احد من المعنيين الذين يوعدون المواطن بالغاز والنفط ولايبرون بوعودهم.